لماذا أخفق العرب في دحر المشروع الاستعماري الصهيوني؟



يقلم:
عبدالغني سلامة ○

مضى على تفجّر الصراع العربي الصهيوني أكثر من قرن. وخلال هذه الفترة الممتدة كان الطرف الآخر يسجل صعوداً متراكماً، فيما عشنا نحن، في مراحل كثيرة، حالة من الضعف والتراجع. لم ننتصر باستثناء جولة وحيدة كانت في حرب أكتوبر 1973، وفي الجولة الأخيرة مُنينا بهزيمة قاسية؛ ليس على المستوى الفلسطيني وحده، وإنما على المستوى العربي أيضاً.

فهل فتشنا، حقاً، عن أسباب إخفاقنا وتراجعنا؟

في الإجابة، سنجد أسباباً كثيرة، سأسلط الضوء على واحد منها، ربما كان من أهمها: أننا لم نفهم طبيعة الصراع كما ينبغي، ولم ندرك بصورة كافية مصادر قوة الطرف الآخر، ولا أسباب ضعفنا.

خضنا الصراع طويلًا بعقلية «الكفاح المسلح»، وبمنطق «ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة»، وبثقافة التضحية والفداء وتقبّل الخسائر، وكأنَّ معيار النجاح هو مقدار ما نستطيع إلحاقه بالعدو من خسائر بشرية ومادية، وأن علينا مواصلة القتال حتى نصفي هذا التجمع البشري، أو نرغمه على المغادرة! من دون أن نسأل: ماذا نبني نحن في المقابل؟ وما الذي يتراكم لدينا بعد كل جولة؟

المفجع أن العدو مارس هذا النهج، وخاصة في حرب الإبادة.. لكنه قبل ذلك مارس ما هو أهم وأخطر: بناء الكيان وغرس أسسه في الأرض، وبناء المؤسسات والركائز الداعمة.. المفارقة أنه لم يعتمد على القوة العسكرية وحدها؛ بل إن القوة العسكرية نفسها كانت ثمرةً لبناء طويل سبقها.

لقد انشغلنا كثيراً بالصراع بوصفه مواجهة عسكرية، بينما تعامل الطرف الآخر معه بوصفه مشروعاً طويل الأمد لبناء كيان قادر على البقاء والتوسع والتكيف. ولذلك لم تكن عناصر قوته في المعسكر وحده؛ كانت في الجامعة والمصنع والمختبر، وفي المؤسسة والنقابة والحزب، والمعارضة، وفي الاقتصاد والإدارة والتخطيط والبحث العلمي.

هنا تحديداً، يكمن الفرق بين أن تنظر إلى المسألة باعتبارها صراعاً فحسب، وأن تراها أيضاً تحدياً شاملاً. الصراع مواجهة، والتحدي أوسع من المواجهة. الصراع قد تكون له جولة وبداية ونهاية، أما التحدي الحضاري والمؤسسي فهو عملية تراكمية طويلة: أن تبني مجتمعاً قادراً على إنتاج المعرفة، وتطوير الاقتصاد، وإقامة المؤسسات، وحماية الإنسان، وصناعة التكنولوجيا، وإدارة الدولة، ومواجهة الأزمات.

منذ المراحل المبكرة، أدركت الحركة الصهيونية أهمية بناء المؤسسات وتوطين التكنولوجيا وتنظيم الوجود الجماعي؛ الجيل الأول من المهاجرين اليهود أتوا من أوروبا، بعد أن عاشوا فيها أجيالا متواصلة، وخبروا تطوراتها الفكرية وإرهاصات نهضتها؛ فأتوا ومعهم خلاصة الحضارة الأوروبية، كانوا متعلمين، فأنشأوا المعهد التقني «التخنيون»، والجامعة العبرية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي، والكيبوتسات، واتحاد النقابات العمالية «الهستدروت».. كل هذا قبل إنشاء الجيش بسنوات عديدة.

على صعيد آخر، اهتمت إسرائيل بالزراعة والصناعة، وحرصت أن تكون منتجاتها بأعلى المواصفات، والهدف من ذلك كان سياسيا بالدرجة الأولى: تأكيد تفوق إسرائيل، وأنها تنتمي إلى المنظومة الغربية المتقدمة، وتعمل بمعاييرها ومقاييسها، ولتقديم الأنموذج والصورة التي تسعى لتكريسها في الذهنية العربية، وأمام العالم، حتى أصبحت من بين الدول الأولى على مستوى العالم في بعض الصناعات المتخصصة (التكنولوجيا، الأسلحة، الماس، الصناعات الزراعية). وأطلقت أول أقمارها الصناعية في ثمانينيات القرن الماضي.

لم يكن الأمر مجرد تجميع للسلاح، كان بناءً لمجتمع قادر على إنتاج السلاح، وإنتاج المعرفة التي تقف خلفه، والاقتصاد الذي يموله، والمؤسسات التي تنظمه، والإنسان الذي يستطيع تشغيله وتطويره.

هذه ليست تفاصيل هامشية في قصة الصراع؛ هي في صلبه، وتفسّره؛ فالقوة ليست دبابة وطائرة فقط؛ القوة اقتصاد قادر على الصمود، وجامعة تنتج المعرفة، ومختبر يحولها إلى تكنولوجيا، ومؤسسة تعمل بكفاءة، وقضاء وإدارة وإعلام، ونظام تعليم، ومراكز أبحاث، وقطاع خاص، وشبكات علاقات دولية، ومجتمع قادر على تنظيم موارده وتوظيفها.

ومقابل ذلك، ركزنا نحن، فلسطينيين وعرباً، في جانب كبير من خطابنا وتخطيطنا، على القوة بمفهومها العسكري والأمني، من دون أن ننجح في بناء قاعدة القوة الأوسع التي تجعل القوة العسكرية نفسها ممكنة ومستدامة.

والأكثر إيلاماً أننا لم نمتلك القدرة العسكرية التي تسمح لنا بردم الفجوة الهائلة في موازين القوى. ومع ذلك، ظل جزء كبير من خطابنا يتعامل مع المواجهة كما لو أنها اختبار للإرادة والتضحية وحدهما. لكن الإرادة وحدها لا تصنع توازناً في القوة.

ولا تكفي عدالة القضية، مهما كانت راسخة، لكي تحل محل المعرفة والتنظيم والاقتصاد والمؤسسات.

كما أن القوة الأخلاقية، على أهميتها، لا تتحول تلقائياً إلى قوة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية.

لقد تعاملنا مع الصراع باعتباره مواجهة بين بندقية ودبابة؛ فإذا رفع العدو سقف قوته، رفعنا نحن سقف التضحية، وكأنَّ زيادة التضحيات تعوض غياب التخطيط والاستراتيجية وبناء القوة المتراكمة.

من حق الشعوب أن تقاوم الاحتلال، القضية ليست في الحق في المقاومة؛ بل في سؤال كيف ومتى وبأي أدوات نمارسها؟ المقاومة ليست بندقية فقط.. هي التعليم، والاقتصاد والإنتاج، والثقافة والهوية، والمؤسسات، والقانون والدبلوماسية، والصمود الواعي فوق الأرض، والبناء المتواصل للإنسان والمجتمع. بل إن الصمود نفسه يفقد الجزء الأهم من معناه إذا اختُزل في مجرد البقاء والإنجاب والتكاثر. الصمود الحقيقي هو أن نحمي من بقوا، وأن نسلحهم بالعلم والمعرفة، وأن نبني لهم الجامعة والمؤسسة والاقتصاد، وأن نوفر لهم حياة كريمة، وألا نحولهم إلى وقود دائم للحروب، ولا نجعلهم قرابين بشرية.

لم نعانِ يوماً من نقص البطولة والشجاعة، ولا من قلة من هم مستعدون للتضحية. مشكلتنا كانت في مكان آخر: في العقلية والذهنية، وفي التفكير الماضوي، وفي تقديس الزعيم، وفي تشوه مفهوم المقاومة والشرف والبطولة، وفي تجاهل دور المرأة وإهمال الشباب، وفي الفوضى والعنف والفساد، وفي هدر الوقت، وذهنية المؤامرة، والتعصب، ومعاداة العالم.

لقد عانينا، قبل كل شيء، من غياب التخطيط طويل المدى، ومن ضعف المؤسسة، ومن غياب النقد الذاتي والمراجعات الجادة. قدسنا التضحيات، ولم نقدس الإنسان. قبل أن نسأل: كيف نهزم إسرائيل؟ ينبغي أن نسأل أولًا: كيف نبني الإنسان، والمؤسسة، والجامعة؟

○ كاتب ومحلل فلسطيني.

وزير الداخلية: تحويل تعزيز الانتماء إلى مشروع مؤسسي



بقلم:
د. نبيل العسومي

ترأس الفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية رئيس لجنة المتابعة الوزارية لتنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحريننا» بحضور عدد من الوزراء، حيث أشاد معاليه في بداية الاجتماع بدور الوزارات المعنية وبجهودها في تنفيذ مبادرات الخطة الوطنية وتحقيق الأهداف النبيلة، منوها بدور رئيس لجنة المتابعة الوزارية والمكتب التنفيذي لـ«بحريننا» على ما يقومون به من عمل دؤوب وجهود مخلصة في التنسيق والمتابعة مع الجهات المعنية لتحويل تعزيز الانتماء والمواطنة إلى مشروع مؤسسي يشارك فيه الجميع من مؤسسات الدولة الحكومية الرسمية وبقية مكونات المجتمع البحريني بمختلف أشكالها لترسيخ ثقافة الولاء ليكون نهجا وطنيا وعملا مستداما في إطار رؤية استراتيجية تضمن تحقيق أهداف اللجنة المستقبلية.

إن الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحريننا» التي تم إعدادها بمبادرة من الفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية وتضم في عضويتها عددا من الوزراء والخبراء والمستشارين تجسيدا للرؤية الملكية السامية الثاقبة بأهمية تعزيز قيم الولاء والانتماء لدى المجتمع البحريني بمختلف مكوناته وأطيافه وأعراقه لتكون وثيقة يسترشد بها الجميع ودليلا للحفاظ على قيمنا وعاداتنا البحرينية الأصيلة التي ورثناها جيلا بعد جيل من آبائنا وأجدادنا على مدار العصور. هذه القيم والعادات التي تميز بها المجتمع البحريني على مدار تاريخه منذ القدم وإلى يوم الناس هذا حتى أصبحت مبعث فخرنا واعتزازنا نحن أبناء البحرين والتي تجسد قيم ومبادئ الأخوة والمحبة بين مختلف مكونات المجتمع البحريني في أبهى صورها، هذا المجتمع المتآلف المتآخي المؤمن بالسلام والعيش المشترك في إطار وحدتنا الوطنية التي هي مصدر قوتنا وسلامة نسيجنا الوطني وصمام أمان واستقرار بلدنا الغالية مملكة البحرين للمحافظة على منجزاتنا التي حققناها في هذا العهد الزاهر لقائد المسيرة وربان سفينة هذا الوطن الماهر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم أيده الله، بدعم ومساندة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه.

وخلال الاجتماع أكد وزير الداخلية أن مسيرة الولاء والانتماء بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم ستظل منهاجا للعمل الوطني وسياجا منيعا للذود عن المنجزات الوطنية الراسخة والنسيج الاجتماعي المتماسك وتعزيز الهوية البحرينية الأصيلة.

لا شك أن حماية وحدة المجتمع والحفاظ على استقرار الوطن وجبهته الداخلية تتطلب تعزيز الروح الوطنية لدى المواطنين وتحديدا لدى الشباب والأجيال الصاعدة باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز حماية أمننا واستقرارنا ونقلها لتكون سلوكا اجتماعيا يلتزم به الجميع وسدا منيعا ضد كل من تسول له نفسه شق الصف الوطني لبلادنا وشعبنا وعمل شرخ في جدار نسيجنا الوطني ووحدة شعبنا ومكوناته بعيدا عن الحقد والكراهية والتحريض والخلافات بمختلف أشكالها وأنواعها في ظل الحكم الرشيد الذي يضع الإنسان البحريني في المرتبة الرفيعة ضمن أولوياته للتصدي لمحاولات الأعداء والقوى التي تضمر الشر للبحرين وأهلها وتعمل على بث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

ويأتي الاجتماع الدوري للجنة ضمن الجهود التي تبذل لمتابعة المبادرات التي عملت الجهات المختصة على تنفيذها، منها مبادرة رقمنة مجلة وطن وعرض للموقع التجريبي ومبادرات وزارات السياحة والإعلام والتربية والتعليم والإنجازات التي تحققت ضمن 118 مبادرة نوعية لبناء منظومة عمل مشتركة تربط بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية وإعداد توجه استراتيجي مستقبلي يهدف إلى استدامة المبادرات ورقمنتها وتعزيز أثرها المجتمعي.

إدارة التفكير وهندسة القرارات الإدارية

تُقاس نجاحات المؤسسات وإخفاقاتها في نهاية المطاف بجودة قرارات من يديرونها. ومع ذلك، يُعامَل اتخاذ القرار في كثير من المؤسسات كأنه موهبة فردية أو حدس قيادي لا يخضع للفحص، بينما تُعامَل العمليات التشغيلية الأقل أثرًا بصرامة التوثيق والقياس والتحسين المستمر. وهذه المفارقة كانت محور حديث في واحدة من الندوات التي حضرتها قبيل فترة من الزمن في واحدة من الدول الشقيقة.

كانت الفرضية المركزية تقوم على أن القرارات الجيدة تنبع من تفكير مُدار، وأن التفكير المُدار يمكن تعلمه وتصميمه مؤسسيًا، فالمسؤول الإداري القائد لا يكتفي بالسؤال: «ما القرار الصحيح؟»، بل يسأل أيضًا: «كيف نفكر في هذه المسألة؟ وما الذي قد يضللنا؟ وكيف نتأكد من أن عمليتنا في اتخاذ القرار سليمة بصرف النظر عن نتيجتها؟».

وعندما بلغنا هذه النقطة تحول الحوار إلى منطقة فكرية إدارية أخرى هي (هندسة القرار الإداري)، فاستهجن عدد من الحضور ربط اتخاذ القرار بالهندسة، فالهندسة نظام يختلف ظاهريًا عن منهجية اتخاذ القرار في ظنهم، ولكن عندما قمنا بشرح الفكرة وجدنا نوعًا ما بعض الاستحسان من السادة الحضور، دعونا نشرح الفكرة.

هندسة القرار الإداري

يمكن تلخيص مصطلح (هندسة القرار الإداري) في كونها منهجية منظّمة لتصميم عملية اتخاذ القرار وبنائها وتحسينها، بحيث تتحول من اجتهاد فردي أو حدس عابر إلى عملية قابلة للتكرار والقياس والتحسين. وهي تجمع بين علوم الإدارة، وتحليل البيانات، وعلم النفس السلوكي، ونظرية القرار، وتصميم النظم.

إذ إن كل قرار يتخذ اليوم، مهما بدا صغيرًا، يسهم -بصورة أو بأخرى- في تشكيل حياتنا ومؤسساتنا المستقبلية، فاختيار العمل، والأصدقاء، وطريقة إنفاق المال، وحتى ما نمنحه من وقت واهتمام، كلها لبنات في بناء المستقبل. لذلك لا ينبغي النظر إلى القرارات باعتبارها مجرد اختيارات عابرة، بل باعتبارها عملية هندسية تتطلب جمع المعلومات، وتحديد الأهداف، وتقدير النتائج. فالإنسان الذي يتعلم هندسة قراراته لا يبحث دائمًا عن القرار المثالي، وإنما عن القرار الأكثر اتساقًا مع قيمه وأهدافه وإمكاناته. وبناء عليه فإننا نقترح إطارًا من ست مراحل متتابعة يمكن تنفيذها أو حتى تكييفها وتعديلها بحسب الظروف حتى تتوافق مع منهجيات حياتنا أو مؤسساتنا.



بقلم:
د. زكريا الخنجي

الأطر العامة لهندسة القرار الإداري

نقترح هنا هذه المراحل الست، وإن كانت قابلة للتطوير أو التعديل، وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: تعريف المشكلة وصياغتها

تبدأ هندسة القرار بالتأكد من أن السؤال المطروح هو السؤال الصحيح. ويتحقق ذلك عبر:

- التمييز بين العَرَض والسبب الجذري، وذلك باستخدام بعض الأدوات مثل (منهجية خمسة لماذا؟) ومخطط السبب والنتيجة، أو غيرها من منهجيات.
- كتابة المشكلة في جملة واحدة واضحة ومحايدة، ثم إعادة صياغتها من زاويتين مختلفتين على الأقل لكشف أثر الإطار.
- تحديد نطاق القرار، من المتأثر به؟ وما حدود صلاحياتنا؟ وما الموعد النهائي؟

المرحلة الثانية: تصنيف طبيعة القرار

لا تصلح أداة واحدة لكل القرارات. وقد قدّم ديفيد سنوودن وماري بون وربما غيرهما إطار كاينفين (Cynefin) لتصنيف السياقات، كالآتي:

- السياق البسيط: علاقة السبب بالنتيجة واضحة، وتصلح فيه أفضل الممارسات.
- السياق المعقد (Complicated): يحتاج إلى تحليل وخبرة متخصصة.
- السياق المركّب (Complex): لا تتضح العلاقات إلا بعد الفعل، فيلزم التجريب الصغير والتعلم التدريجي.
- السياق الفوضوي: يتطلب تحركًا عاجلًا لاحتواء الأزمة ثم فهمها لاحقًا.

ويضيف هذا التصنيف بعدًا آخر هو قابلية التراجع، فالقرارات القابلة للعكس بكلفة منخفضة تُتخذ بسرعة وبمعلومات أقل، أما القرارات غير القابلة للعكس فتستحق وقتًا وتدقيقًا أكبر.

المرحلة الثالثة: جمع الأدلة وتحديد المعايير

- تحديد معايير القرار وأوزانها قبل الاطلاع على البدائل، لتقليل الانحياز لبديل مفضل مسبقًا.
- التفريق بين الحقائق والتقديرات والافتراضات، وتوثيق كل منها.
- طلب الأدلة المناقضة صراحة، وتكليف شخص بالبحث عمّا قد يُسقط الفرضية السائدة.
- الاستناد إلى المعدلات الأساسية (Base rates) عبر النظر إلى حالات مشابهة سابقة، وهو ما يسمى (النظرة الخارجية)، بدل الاكتفاء بخصوصية الحالة الراهنة.

المرحلة الرابعة: توليد البدائل وتقييمها

أخطر ما في القرار الثنائي (نفعل أو لا نفعل) أنه يخفي بدائل أخرى. ولذلك:

- يُطلب توليد ثلاثة بدائل على الأقل، يتضمن أحدها خيار عدم التغيير.
- تُجرى تجربة الفشل المسبق (Pre-mortem): يتخيل الفريق أن القرار فشل بعد سنة، ثم يكتب أسباب الفشل المحتملة. وقد أثبتت هذه الأداة، التي اقترحها غاري كلاين فعاليتها في إطلاق النقد من دون حرج اجتماعي.
- تُستخدم تحليلات السيناريوهات لاختبار القرار أمام مستقبلات متعددة محتملة، لا مستقبل واحد متفائل.
- تُقدَّر الاحتمالات بصيغ رقمية قدر الإمكان بدل العبارات الغامضة مثل (من المرجح)، لأن الغموض اللفظي يمنع المحاسبة والتعلم.

المرحلة الخامسة: الحسم والتوثيق

- يُتخذ القرار بوضوح ويُسمّى مالكه، فالقرار الذي لا مالك له لا يُنفّذ.
- يُوثّق في سجل القرار (Decision Journal): المشكلة، البدائل، المعايير، الافتراضات الجوهرية، الاحتمالات المقدرة، والنتيجة المتوقعة، وحالة الثقة وقت القرار.
- تُحدَّد مؤشرات الإنذار المبكر ونقاط المراجعة، أي الظروف التي إذا ظهرت وجب إعادة النظر.

المرحلة السادسة: التنفيذ والتعلم

تُغلق الحلقة بمراجعة ما بعد التنفيذ (After Action Review) التي تجيب عن أربعة أسئلة: ماذا توقعنا؟ ماذا حدث فعلًا؟ لماذا اختلف الواقع عن التوقع؟ ماذا نتعلم؟

وتُقارن فيها الافتراضات المسجلة بالوقائع، فيتعلم المسؤولون من أخطاء عمليات تفكيرهم لا من نتائجها فقط، ويتوافق ذلك مع حلقة (الملاحظة والتوجيه والقرار والفعل OODA)، التي تؤكد أن الميزة التنافسية تنشأ من سرعة دورة التعلم والتكيف.

مفهوم إدارة التفكير

أما بالنسبة إلى مفهوم إدارة التفكير المرتبطة بهندسة اتخاذ القرار فيمكن تعريفه على أنه الممارسة الواعية لمراقبة العمليات الذهنية المستخدمة في فهم المشكلات وتحليلها والحكم عليها، وتوجيهها وتصحيحها بما يرفع جودة النتائج. وهي تستند إلى مفهوم (ما وراء المعرفة Metacognition)، أي التفكير في التفكير، وهو القدرة على ملاحظة كيف نصل إلى استنتاجاتنا لا الاكتفاء بالاستنتاج نفسه.

وتشمل إدارة التفكير ثلاثة مستويات:

- المستوى الفردي: وعي المسؤول بأنماطه الذهنية وتحيزاته وحدود معرفته.
- المستوى الجماعي: كيفية تفكير الفريق معًا، وطريقة إدارة النقاش والخلاف.
- المستوى المؤسسي: القواعد والإجراءات والثقافة التي تشكل بيئة التفكير داخل المؤسسة.

لذلك نجد أنه من المهم أن نفكر بمصطلح (هندسة القرار) وأن نعامل اتخاذ القرار معاملة بوصفه منتجًا يُصمَّم بمدخلات ومعايير وعمليات ومخرجات، وتُوثَّق افتراضاته، وتُختبر بدائله، ويُراجَع أداؤه بعد التنفيذ. وتختلف الهندسة هنا عن البيروقراطية، فالهدف ليس زيادة الإجراءات، بل تقليل التباين العشوائي وتحسين قابلية التعلم من التجربة.

وعند هذا الحد اعتقدت أن النقاش قد انتهى، إذ أفاجأ بأن الموضوع ذهب إلى مناح أخرى لم أكن أود بلوغها، ولكن سنرجئ هذا الحديث إلى مرات لاحقة.

لماذا يتجدد الجدل حول العلاقة بين السياسة والدين؟

في عديد من المؤتمرات والندوات الفكرية العربية التي تنعقد من فترة إلى أخرى في الأروقة الأكاديمية أو غيرها لتناول قضية التراجع في العالم العربي مقارنة بالتقدم الحضاري في الغرب كثيرا ما نلحظ أن ثمة إشكاليتين رئيستين تتحكمان ليس فقط في الزاوية التي ينظر من خلالها الباحثون إلى المشكلة وفي تشخيصهم لها وإنما أيضا في المنهج الذي سيسلكونه في تعرضهم لنتائجه.



بقلم:
د. عصام عبدالفتاح ○

ترد هذه الاجتهادات النظرية معضلة التراجع الحضاري في العالم العربي إلى ضرورة تحديد العلاقة بين الدين والسياسة وأيضا العلاقة بين التراث والحداثة. مما لا شك فيه أن أقلاما فكرية رفيعة تناولت الإشكاليتين تحت عناوين مختلفة، بل ما يكاد يمضي يوم من دون أن نقرأ أو نسمع نداءات من قبيل «لا بد من تجديد الخطاب الديني» ولا بد من «التوفيق بين التراث والحداثة من أجل الحفاظ على هوية الأمة». وسنقتصر في مقالنا اليوم على الإشكالية الأولى على أن نتناول الثانية في مقال لاحق.

لا شك أن أي بحث يطلب لنفسه المشروعية في تناوله لإشكالية ما عليه قبل أن يقترح حلولا لها أن يقوم أولا بتفكيكها لتمحيص المسلمات التي تقوم عليها؛ لأنه لو تغافل عن ذلك واكتفى بالتنقيب في نتائجها فسيظل أسيرا للطريقة التي صاغ بها إشكاليته؛ لأن السؤال القائل: «ما العلاقة بين الدين والسياسة؟» هو في الواقع سؤال ملغوم.. لماذا؟ لأن العلاقة بين فضاء معرفي يقوم بالأساس على الفكر المطلق الذي يتجاوز بطبيعته الزمان والمكان ويحوز قدسيته بوصفه كذلك وفضاء معرفي آخر تدور موضوعاته حول المتغير النسبي كالعلاقة بين الحكام والمحكومين والدول بعضها ببعض وما يتبعها من المصالح المتغيرة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتطورة هي علاقة بين حدين غير متجانسين ولا تكافؤ بينهما.

لا يمكن بداهة أن ننظر إلى الإشكاليات السياسية ونفككها من منظور ديني بعيدا عن الإطار القيمي الأخلاقي؛ لأن المدخل الديني الوحيد للنظر في الموضوع السياسي ينحصر في القيم الأخلاقية التي توجب على البشر احترام قيم العدالة والمساواة وصيانة الحقوق والتسامح بينهم. أما إقحام الديني في حل مشكلة وضعية فينطوي على خلط كبير وانحراف عن المسار المنهجي العلمي.

من المتصور العثور على حل مناسب لمشكلة معاصرة لدى الأقدمين، لكن ليس معنى ذلك ضرورة الالتزام بتطبيقه باسم الدين في العصور التالية؛ لأن مثل هذه الحلول لها طبيعة نسبية قد تتوافق مع ظروف عصر ما وتفقد نجاعتها في عصر آخر بسبب تغير الواقع وتعقد مشكلاته، ما يوجب على الإنسان إعمال عقله في تفكيك معضلات الواقع للبحث عن أفضل الحلول الممكنة لها وأكثرها ملاءمة لظروف عصره.

يضاف إلى ذلك أن التماس حلول ابتدعها الفقهاء في الماضي لمشكلة ما خارج إطار مبادئ العقيدة الدينية الإيمانية جائز إذا ثبتت ملاءمته للواقع واتفاقه مع مبادئ العقل وليس لمجرد كونه صادرا من سلطة دينية أو محلا لإجماع الفقهاء عليه في عصر ما. لقد تمكنت أوروبا من اجتياز هذه الهوة التي كانت تفصل بين العصر الوسيط الذي كانت للسلطة الدينية فيه ممثلة في الكنيسة القول الفصل في قضايا السياسة والمجتمع.

فقد كان من الطبيعي كلما طرحت إشكالية مجتمعية أو سياسية أن تختص بها الكنيسة ثم تدلي فيها برأي مقدس لا نقض فيه ولا إبرام بوصفها مالكة الحقيقة المطلقة.

لكن العقل الأوروبي تحرر من سيطرة السلطة الدينية في القرن الـ18 وتقلص دورها تماما فلم يعد لها دخل لا بالسياسة ولا بالعلوم التي صار لها علماؤها بمناهجهم العلمية. ولم تعد هناك بحوث متخصصة تتناول المشكلات العلمية والإنسانية من منظور ديني، ولكن هل اختفت تماما إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في أوروبا المعاصرة؟ لم يعد السؤال في أوروبا اليوم يتعلق بسيطرة الكنيسة على الدولة بل بإدارة مجتمع متعدد العلمانيات وتدور نقاشاته حول هويته الجديدة.

فوفقا لعلماء الاجتماع في الأديان وعلماء السياسة الأوروبيين مثل أوليفية روا ودانيل هيرفوليجيه تتركز الإشكالية على مسائل حديثة فرضها الواقع مثل مسألة الظهور الديني في الأماكن العامة بعد أن اقترنت العلمنة الأوروبية بزيادة عدد المسلمين وانتشار طقوسهم الإسلامية كالحجاب والصلاة في الشوارع.

وهو ما عطل التسويات التاريخية التي تمت مع المسيحية وظهرت ممارسات ومؤسسات جديدة كأماكن العبادة وتدريب الأئمة وطفت إلى السطح المواجهات بين الحريات الفردية اقتضت تغيير اللوائح السياسية والقانونية والمعايير والطقوس الدينية، كما ظهرت مشكلة التعارض بين الحساسيات الدينية والأعراف العلمانية وهو الصدام الذي تولد عنه تيار «المسيحية الثقافية» المتمثل في الأحزاب الشعبوية والمحافظة الذي يعبئ الجذور المسيحية في أوروبا ليس لتعزيز الإيمان بل كعلامة هوية في مواجهة الإسلام والهجرة.

○ أستاذ فلسفة اللغة والأدب الفرنسي بكلية الآداب - جامعة حلوان.